**الكسائي**

**محاضرة للأستاذ المساعد الدكتور مهند مجيد برع**

هو علي بن حمزة ، من أصل فارسي ، ولد بالكوفة في سنة تسع عشرة ومائة للهجرة ، ونشأ بها ، وأكبّ منذ نشأته على حلقات القرّاء مثل سليمان بن أرقم راوي  قراءة الحسن البصري ، وأبي بكر شعبة بن عيّاش راوي  قراءة عاصم بن أبي النّجود إمام قرّاء الكوفة في الجيل السابق للكسائي ، وسفيان بن عيينة راوي  قراءة عبد الله بن كثير إمام قرّاء مكة. ولزم حلقة حمزة ابن حبيب الزيات المتوفي سنة ١٥٦ للهجرة إمام قراء الكوفيين لعصره ، حتى حذق قراءته ، ويقال إنه لقّب بلقبه الكسائي في مجالسه ، لأنه كان يلبس كساء أسود ثمينا ، ويقال : بل لقب بذلك لأنه أحرم في كساء. وكان فطنا ذكيّا ، فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه ، فاختلف إلى حلقات أبى جعفر الرّواسي وإلى كتابه الفيصل ولم يجد عنده ما يريد ، فرحل إلى البادية رحلته الأولى ، ثم عاد إلى الكوفة. وكأنه رأى أنه لن يحسن العربية إلا إذا استمع إلى معلميها بالبصرة فرحل إليهم ، وأخذ ينتقل بين حلقات عيسى ابن عمر المتوفي سنة ١٤٩ للهجرة وأبى عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب. وعكف على حلقة الخليل بن أحمد ، وراعته روايته لأشعار العرب وأقوالهم ، فسأله يوما عن ينابيع هذه الرواية ، فقال له إنها من ملابسة أهل البوادي في نجد والحجاز وتهامة ، فمضى إليهم في رحلة ثانية ، ومعه خمس عشرة قنينة حبر ، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم ويدوّنه في صحفه ، حتى أنفد كل ما حمله من حبر.

ورجع إلى مسقط رأسه ، وقد بسط له لسانه وذلّل له منطقه واستقامت فصاحته وعربيته ، وأخذ يستغل ذلك استغلالا حسنا في قراءته للذكر الحكيم بقراءة أستاذه حمزة الذى كان قد لبّى نداء ربه. فكان يتلو القرآن على الناس من أوله إلى آخره ، والناس من حوله يسمعون ويكتبون مصاحفهم. وذاعت شهرته فطلبه المهدى ليتخذه مؤدبا لابنه هرون الرشيد ، حتى إذا ولى الخلافة بعد أبيه اتخذه مؤدبا لابنيه الأمين والمأمون. وظل مدة يقرئ الناس في بغداد بقراءة حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة ، صارت إحدى القراءات السبع المتواترة ، وأقرأ بها خلقا كثيرا. وكان يجلس بالمسجد الجامع على مقعد مرتفع ، والناس من حوله يكتبون المصاحف بقراءته وينقطونها ويضبطونها ويرسمون مقاطع الآيات ومبادئها. وكان الرشيد يجله ويوقّره ويفسح له في مجالسه ، وكثيرا ما كان يتخذه إمامه في صلواته ورفيقه في غزواته ومقامه بالرّقّة. ويظهر أنه لم يكفه حينئذ ما أخذه من اللغة وشواردها عن البدو الخلّص في الجزيرة العربية فقد مضى يكثر من سماعه عن أعراب الحطمة ، وهم عشيرة من بنى عبد القيس نزلت بغداد ، وأقامت بها ، وكأنه لم يكن يجد بأسا في الأخذ عن هؤلاء الأعراب ، بينما كان البصريون لا يروون اللغة عن أمثالهم من العرب المتحضرين الذين يمكن أن يكون قد دخل الفساد على ألسنتهم ، وسرعان ما ظهر أثر ذلك في مناظرته لسيبويه حين قدم بغداد على نحو ما مرّ بنا في غير هذا الموضع ، فقد سبقه إليه تلاميذه : الفراء والأحمر وهشام ابن معاوية الضرير ومحمد بن سعدان ، وسأله الأحمر عن مسائل ، وكلما أجابه بجواب قال له أخطأت يا بصرى. ووافي الكسائي ومعه طائفة من عرب الحطمة ،فلما جلس قال له : كيف تقول «خرجت فإذا زيد قائم» فنطق بها سيبويه ، فقال له الكسائي : أيجوز : «فإذا زيد قائما» فقال سيبويه : لا ، لأن العرب الفصحاء الذين أخذ عنهم هو وأستاذه الخليل لا ينطقون مثل «قائما» في هذا المثال ونحوه إلا مرفوعة ، وفي القرآن الكريم (فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ \* فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ) أي على أن ما بعد إذا في هذه الأمثلة مبتدأ وخبر مرفوعان. وأظهر الكسائي تعجبه من رفضه لنصب كلمة «قائم» وقال : فلنرجع إلى من يحضرنا من العرب ، وكانوا من عرب الحطمة كما ذكرنا ، وسألهم : كيف تقولون : «قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزّنبور فإذا الزنبور إياها» فقال نفر منهم : «فإذا الزنبور هي» وقال آخرون «فإذا الزنبور إياها». ويبالغ رواة هذه المناظرة ، فيقولون إن سيبويه حصر وأفحم ، وفي رأينا أنه لم يفحم ولم يحصر ، لأنه كان لا يعتدّ بما قد يفد على ألسنة مثل هؤلاء العرب المتحضرين ، مما يخالف استخدام الفصحاء ويشذ على القياس المبنى على استعمالهم وما يدور في ألسنتهم. والمهم أن هذه المناظرة أرست أصلا من أصول المدرسة الكوفية ، وهو الأخذ باللغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة وللشائع المتداول على أفواه العرب من جهة ثانية.

ومن المؤكد أن هذه المناظرة أقنعت الكسائي بأن ما بيده من النحو وقواعده قليل وأنه ينبغي أن يتزود من نحاة البصرة وعلمهم الغزير ، وتصادف أن توفي سيبويه عقب المناظرة ، غير أنه علم أن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة حمل كتابه النفيس عنه ، وأنه يمليه على الطلاب ويدرسه لهم ، وأنه إليه انتهى علم البصرة بالنحو ، ولم تعيه الأسباب في الاتصال به ورواية الكتاب عنه. ووجده يكثر من الخلاف على صاحبه وعلى الخليل مستضيئاً بمعرفته الواسعة بلغات العرب ، فاستقر في نفسه أن يتابعه في هذا الاتجاه ، وبذلك أعده الأخفش إعدادا حسنا لكى ينمّى رغبته الملحة في مخالفة النحو البصرى مخالفة تقوم على الاتساع في الرواية والقياس ، بل لقد نفذ إلى تأسيس مدرسة نحوية جديدة ، يعينه في ذلك تلاميذه وخاصة الفراء. والحق أن الأخفش لم يبعث هذا الاتجاه في نفسه لأول مرة ، فقد كان اتجاها قديما في صدره منذ قعوده للقراءة والتعليم في الكوفة ، ورأينا آثاره في مناظرته مع سيبويه ، ولكنا نؤمن بأن الأخفش هو الذى دفعه دفعا في هذا الاتجاه ، ولم يدفعه وحده ، بل دفع معه تلاميذه ومن خلفوهم على المدرسة الكوفية. ونرى الكسائي ينشط لا في تأليف كتب تتصل بالقرآن الكريم وقراءاته ومعانيه فحسب ، بل يؤلف أيضا في النحو كتابين هما مختصر النحو وكتاب الحدود في النحو. وأَّلف في أغلاط العامة كتاباً سماه «ما نلحن فيه العوام» وهو مطبوع. وما زال يوالى هذا النشاط العلمي حتى خرج مع الرشيد في مسيره إلى خراسان سنة ١٨٩ للهجرة واعتل علة شديدة لم يلبث أن توفي منها بقرية رنبويه بالقرب من الرّيَ ، وتوفي معه الفقيه المشهور محمد بن الحسن الشيباني ، فحزن الرشيد عليهما حزنا شديدا ، وقال : «دفنّا الفقه والنحو بالرّيّ».

**تأسيسه للمدرسة الكوفية**

لا ريب في أن الكسائي يعدّ إمام مدرسة الكوفة ، فهو الذى وضع رسومها ووطّأ منهجها ، وفيه يقول أبو الطيب اللغوي «كان عالم أهل الكوفة وإمامهم ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعوّلون في روايتهم» وينبغي أن لا نلتفت إلى ما يقوله أبو حاتم بدافع العصبية للبصرة إذ يزعم أنه «لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولو لا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئا ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقّنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قدوتهم وإليه يرجعون». وكأن أبا حاتم نقض بنهاية كلامه طعنه في الكسائي ، وهو قد طعنه في خلقه وأنه كان يلقّن الأعراب ما يريد من نحو شاذ ، وهو طعن لا يعبأ به ، إذ كان معروفا بالثقة والأمانة والصدق فيما يروى ، وعنه حمل معاصروه ومن تلاهم إحدى القراءات السبع الوثيقة ، أما أن علمه ليس منظّما ، وأنه يفتقر إلى الحجج والعلل فقد يكون ذلك صحيحا إذا قسناه إلى سيبويه ، ولكن من المؤكد أنه تلقن عنه وعن الخليل وعيسى بن عمر معرفة العلل والأقيسة ، بل لقد كان يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس وما يطوى فيه من علل وحجج تشدّه وتقيم أوده ، حتى ليقول :

إنما النحو قياس يتّبع         وبه في كل أمر ينتفع

وحقّا إنه توسع في القياس ، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو بل مدّه ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأى البصريين ، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوامّ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن. وأهم من ذلك أنه مدّ النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به ، ولا يريان له قدرا ، لسبب طبيعي تحدثنا عنه في الفصل الماضي ، وهو أنهما كانا يريدان أن يضعا في صورة حازمة صارمة قوانين النحو ، بحيث لا يعتريها الاضطراب والخلل ، وبحيث تطّرد ولا تتأرجح بين موازين مختلفة.

وأكبر الظن أن الذى دفع الكسائي إلى هذا الموقف من نحوهما وأن يفسح في العربية للغات الشاذة النادرة أنه كان ـ كما عرفنا ـ من القرّاء للذكر الحكيم ، وكانت تجرى في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصرى ، فخشى أن يظنّ بهذه الحروف أنها غير جائزة وأنها لا تجرى على العربية السليمة ، وربما خشى اندثارها ، وهي جميعا مرويّة عن الرسول صلى ‌الله‌ عليه‌ وسلم غير أن منها ما هو متواتر وهو القراءات السبع ومنها ما هو غير متواتر ، وهو ما وراءها من قراءات ، وجميعها صحيح ، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشمله. ومرّ بنا أن سيبويه والخليل جميعا لم يوهّنا من قراءة ، بل قال سيبويه إن القراءة سنّة ، يريد أنه لا يصح التعرض لها بتصويب أو تخطئة ، وكأنما تنبه الأخفش للقضية ، فوجّه ـ كما لاحظنا في ترجمته ـ ما اصطدم من بعض القراءات بقواعد مدرسته ، وهو اصطدام في الظاهر ، لأن سيبويه احتفظ في كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه ، يريد أن ينصّ على أنها جرت على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء ولكنها لا تجرى على القواعد الكلية العامة للنحو ، كما تصوّره هو وأستاذه ، أو بعبارة أدق ، يريد أن يبعدها عن ألسنة الناس ، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح هيئة ممكنة. غير أن الكسائي ـ فيما يظهر لنا ـ رأى أن يعاد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو وأن يفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة ، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو ، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضى في قواعدها الاطراد والتعميم والشمول ، ولكنها على كل حال فتحت الأبواب لا للاحتفاظ بالحروف الشاذة في قراءات الذكر الحكيم فهذه كانت ستحتفظ بها الأجيال العربية لتعلقها بالدين الحنيف ، وإنما للاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصونها وحمايتها من الضياع. ولا أظننا في حاجة إلى أن نبدئ ونعيد في أن البصريين عنوا بهذه الشواذ وتسجيلها ، ولكنها عناية من باب آخر ، إذ أرادوا أن يوضحوا الهجنة في استخدامها وأن يحصّنوا قواعدهم وألسنة الناس منها. وبذلك تعاون الطرفان المتعارضان على إثباتها ، مع اختلاف الغاية.

ونبدأ بما وقف عنده الكسائي من بعض حروف في القراءات ، فمن ذلك الآية الكريمة : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) فقد لاحظ أن كلمة (وَالصَّابِئُونَ) عطفت بالرفع على اسم إن المنصوب قبل تمام الخبر ، وهو (مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) فوضع قاعدة عامة : أنه يجوز العطف على موضع إن واسمها ، وموضعهما الابتداء وهو مرفوع ، قبل مجيء الخبر ، فيقال إن محمدا وعلى مسافران. ومنع ذلك البصريون ، وأجابوا عن الآية جوابين : أحدهما أن خبر إن محذوف تقديره مأجورون أو آمنون أو فرحون ، والصابئون مبتدأ وما بعده خبره ، واستشهدوا لذلك بقول بعض الشعراء :

خليلىّ هل طبّ فإنى وأنتما ـ وإن لم تبوحا بالهوى ـ دنفان

أي فإني دنف كما تدل على ذلك بقية العبارة. والجواب الثاني أن الخبر المذكور في الآية خبر إن ، أما (الصَّابِئُونَ) فخبرها محذوف ، تقديره كذلك ، واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضابئ بن الحارث البرجمىّ :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله       فإني وقيّار بها لغريب

فغريب خبر إن بدليل دخول لام التوكيد عليه وخبر «قيار» محذوف ، تقديره كذلك. وكأنما أحسّ الفراء تلميذ الكسائي أن البصريين مصيبون في موقفهم لعدم جريان ذلك على ألسنة العرب ، فرأى أن يتوقف عند نص الآية وأن يخصّص القاعدة بما يماثلها ، فقال إنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن ، وهو الاسم المبنى مثل الذين في الآية وضمير المتكلم في بيت ضابئ.

ومن ذلك الآية الكريمة : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ) في قراءة سعيد بن جبير بنصب كلمة (عبادا) مما جعل الكسائي يضع قاعدة عامة ، وهى أن إن النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر. وهى ـ في رأى سيبويه ـ لا تعمل بل تهمل دائما ، وكأن قراءة سعيد بن جبير في رأيه شاذة فذة لا يصح أن تتّخذ منها قاعدة. ولعل من الطريف أن نعرف أن الفراء كان يتابع سيبويه في رأيه ، بينما كان يتابع المبرد البصرى الكسائي فيما ارتآه من عملها. وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأئمتهما لم يكن يراد به إلى المناقضة ، وإنما كان يراد به إلى تبين وجه الصواب في إخلاص ، ولذلك كثر بينهم الالتقاء في الآراء وأن يتابع الكوفي البصريين والبصرى الكوفيين ، وكأنهم جميعا أغصان من دوحة واحدة.

ومن ذلك الآية الكريمة : (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقاظاً وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذاتَ الْيَمِينِ وَذاتَ الشِّمالِ وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) فقد لاحظ أن اسم الفاعل (باسط) مع أنه بمعنى الماضي في الآية ، لأنه يحكى قصة أهل الكهف ، عمل النصب في كلمة ذراعيه ، فوضع قاعدة عامة ، هي أنه يعمل النصب بمعنى الماضي وبمعنى الحال والاستقبال ، بينما كان يمنع البصريون عمله النصب فيما بعده على المفعولية وهو بمعنى الماضي ، وتأولوا (باسط) في الآية على حكاية الحال الماضية ،بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق : (وَنُقَلِّبُهُمْ) وكأن التقدير : وكلبهم يبسط ذراعيه. غير أن الكسائي تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوزا مثل «زيد معط عمرا أمس درهما». وتابعه في ذلك تلميذه هشام بينما ظل الفراء مع جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي.

ومن ذلك الآية الكريمة : (قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ) فقد رأى المضارع فيها محذوف النون ، فقال إنها حذفت على تقدير لام الأمر ، واتخذ من ذلك قاعدة عامة ، هي حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم «قل» عليه كما في الآية ، بينما كان البصريون يرون أن الفعل المضارع مجزوم في جواب الأمر مثله في نحو «ائتني أمك».

وعلى نحو ما كان يتخذ من بعض الحروف في القراءات قواعد يخالف فيها سيبويه والخليل كان يصنع ذلك تلقاء الأقوال والأشعار الخارجة على مقاييسهما ، بل لقد وجد فيها مادة أوسع وأغزر ، فمن ذلك أنه رأى بعض العرب يقول : «لا عبد الله في الدار». بإعمال لا عمل إنّ ونصب عبد الله ، ومعنى العبارة أن أحدا من الناس لا يوجد في الدار ، لاستعمال عبد الله هنا في أي رجل كان ، غير أنه قاس على عبد الله بقية الأعلام منتهيا إلى قاعدة عامة ، هي أن لا النافية للجنس يجوز أن يليها العلم فيقال : «لا زيد في الدار». وواضح ما في قياسه من خطأ ، ولذلك رفض تلميذه الفراء قاعدته ، لأن لا النافية للجنس تتطلب أن يكون اسمها نكرة أو كالنكرة حتى تفيد النفي العام الشامل كما لاحظ البصريون. ولعل في ذلك ما يلفت إلى أن الكسائي كانت تفلت منه أحيانا العلة السديدة التي توجب القاعدة النحوية ، وكأنه لم يكن يسبر الشواهد التي يشتق منها أحكامه النحوية دائما سبرا دقيقا.

ومن ذلك أن البصريين منعوا تقديم المستثنى في أول الكلام موجبا كان أو منفيّا ، فلا يقال «إلا زيدا قام القوم» ولا «إلا زيدا ما أكل أحد طعاما» ولا «ما ـ إلا زيدا ـ قام القوم» وسمع الكسائي :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما       أعدّ عيالي شعبة من عيالكا

فلم يلتفت إلى أن ذلك ضرورة شعرية دفعت الشاعر إلى المخالفة المنطقية لترتيب الكلام ، فسوّغه لا في «خلا» وحدها بل أيضا مع «إلا» ، بحجة أنها الأصل في الباب وخلا فرع لها ، والأصل أولى بما يجوز في الفرع ، وبذلك وضع قاعدة عامة هي جواز تقديم المستثنى في أول الكلام سواء أكان موجبا أم منفيّا . ورأى الأخفش يجيز تأخير المعمول للفعل إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا وتقدم المستثنى عليه لقوله تعالى : (وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ) فقد تأخر الجار والمجرور (بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ) وتقدم المستثنى (إِلَّا رِجالاً) ووقع له في بعض الشعر : «فما زادني إلا غراما كلامها» بتوسط المستثنى بين الفعل والفاعل ، فوضع قاعدة عامة ، خالف بها جمهور البصريين ، وهى أنه يجوز تقديم المستثنى على المعمول للفعل مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا. وذهب سيبويه والبصريون وجمهور الكوفيين إلى أن «خلا» إذا تقدمتها ما المصدرية تعيّن نصب المستثنى بعدها ، وجوّز الكسائي فيه الجرّ على أن تكون ما زائدة فتقول «قام القوم ما خلا محمدا بالنصب» وما خلا محمد بالجر. وعلق ابن هشام على ذلك في المغنى بأن القياس يمنع ذلك لأن «ما» لا تزاد قبل الجار والمجرور ، إنما تزاد بعد حرف الجر مثل (عَمَّا قَلِيلٍ) (فَبِما رَحْمَةٍ) وقال : إن احتج بالسماع فهو من الشذوذ الذى لا يصح القياس عليه. وربما كان أغرب ما ذهب إليه الكسائي من أحكام في باب الاستثناء أنه جوّز في مثل «ما قام إلا محمد» نصب محمد على الاستثناء ، مستدلا بقول بعض الشعراء :

لم يبق إلا المجد والقصائدا غيرك يا بن الأكرمين والدا

بنصب المجد وغيرك. وردّ عليه جمهور النحاة بأن غيرك هي الفاعل وفتحتها ليست فتحة إعراب وإنما هي فتحة بناء لإضافتها إلى مبنى. وقد اندفع في هذا الحكم تمشيا مع قاعدته التي أشرنا إليها في الفصل الماضي ، وهى أنه قد يحذف الفاعل مع الفعل ، وكأنه لم يلاحظ في مثل «ما قام إلا محمد» ما لاحظه البصريون وجمهور الكوفيين من أن الفاعل مذكور بعد إلا وأن الاستثناء مفرّغ. وربما كان أشد في الغرابة أنه أعرب لفظة محمد في حالة الرفع بدلا من الفاعل المحذوف.

وجوّز النحاة في التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه مثل «طاب نفسا محمد» أما تقدمه على معموله مثل «نفسا طاب محمد» فمنعه سيبويه وجمهور البصريين وجوّزه الكسائي وتبعه في ذلك المازني والمبرد ، لوروده على لسان بعض الشعراء في قوله :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد في نثر ، وإنما جاء على لسان الشاعر ضرورة ، ولا يحتجّ بالضرورة لأنها تبيح مالا يباح.

وكان سيبويه يذهب هو وجمهور البصريين إلى أن «حيث» تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد ، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك ، بل جعله قياسيّا لقول بعض الشعراء :

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم      ببيض المواضى حيث ليّ العمائم

وقول آخر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا

والبصريون يجعلون ذلك من النادر الذى لا يصح أن يتّخذ منه القياس والأحكام النحوية الكلية العامة.

وله في نواصب المضارع أحكام كثيرة لا تسندها الشواهد ولا القياس ، من ذلك أن سيبويه كان لا يجوّز الفصل بين «لن» والفعل المضارع المنصوب بعدها ، وتابعه في ذلك البصريون وهشام ، وخالفه الكسائي ، فجوّز الفصل بين لن والفعل بالقسم وبمعموله ، فتقول : «لن والله أقرأ الكتاب» و «لن الكتاب أقرأ» وأحسّ الفراء ما في المثال الأخير من النبوّ ، فلم يوافقه إلا على الفصل بالقسم ، غير أنه عاد فجوّز الفصل بكلمة أظن مسيغا أن يقال : «لن أظن أزورك» بالنصب ، وكذلك بالشرط مثل «لن ـ إن تزرني أزورك» وهما صيغتان نابيتان وليس هناك ما يؤيدهما من الشواهد. ومن هذا الباب أن البصريين وهشاما ومن تابعه من الكوفيين كانوا لا يجيزون الفصل بين كي ومعمولها إلا بما ولا الزائدتين ، مثل «جئت كيما أتعلم» و (كيلا يكون دولة) وجوز الكسائي الفصل بينها وبين الفعل بمعموله مطلقا. وأغرب من ذلك أنه جوّز أن يتقدم عليها المعمول للفعل مثل «جئت الرياضة كي أتعلم». ومن ذلك أن جمهور البصريين كان يجيز الفصل بين إذن ومعمولها بلا النافية وبالقسم لورود ذلك في الاختيار وفي الشعر مثل «إذن والله نرميهم بحرب» وتوسع الكسائي ـ وتبعه هشام ـ فجوّز الفصل بمعمول الفعل مطلقا مثل «إذن صاحبك أكرم» ويبقى الكسائي لإذن عملها ، ويلغيه هشام رافعا للمضارع. وكان سيبويه والبصريون يشترطون لنصبها المضارع أن تكون في صدر العبارة ، وسمع الكسائي بعض الرجّاز يقول :

لا تتركنّي فيهم شطيرا         إني إذن أهلك أو أطيرا

فذهب إلى إلغاء هذا الشرط بعد إنّ ، وقاس عليها كان ، تقول «كان عبد الله إذن يكرمك» وتوقف تلميذه الفرّاء ، فوافقه في إنّ وخالفه في كان ، رافضا ما ارتآه أستاذه من هذا القياس.

وواضح مما قدمنا أن الكسائي كان يتوسع أحيانا في القياس وأنه كان يدلي أحيانا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ومما جرى في الندرة على ألسنة بعض العرب. ومما نسوقه أيضا من توسعه في القياس حكمه بأن صلة الموصول يجوز أن تكون طلبية ، محتجّا بقول الفرزدق :

وإني لراج نظرة قبل التي لعلي وإن شطّت نواها ـ أزورها

والصلة في البيت ـ إن صحت ـ إنشائية لا طلبية ، وقد تأول البيت البصريون بأحد توجيهين ، إما أن الصلة محذوفة على إضمار القول ، أي «قبل التي أقول لعلى» أو على أن الصلة هي جملة «أزورها» في آخر البيت وخبر لعل محذوف تقديره «لعلى أفعل ذلك». وإنما منع البصريون أن تكون الصلة إنشائية ، لأنها معرّفة للموصول ، فلا بد من تقدمها عليه وأن تكون معهودة مما يستلزم خبريتها ، وما خالف ذلك ينبغي تأويله. ولسلامة هذا المنطق في استعمال العرب للموصول والصلة توقف تلميذه هشام ، فلم يرتض أن تكون الصلة طلبية ، بحيث يفسح لمثل «الذى كلّمه أولا تخاطبه محمد» كما ذهب الكسائي ، وارتضى فقط طبقا للبيت السالف أن تكون إنشائية مصدّرة بلعل ، وقاس عليها ليت وعسى ، فيقال «الذى ـ ليته يأتي أو عساه أن يأتي زيد».

وتدور للكسائي في كتب النحو وراء ذلك آراء كثيرة لا تسندها الشواهد ، فمن ذلك أنه كان يجيز الفصل بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل «من زيدا يكرم أكرمه» والفصل أيضا بعطف وتوكيد ، ومنع ذلك الفرّاء لعدم وروده في السماع. وكان يجوّز تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة مثل «خيرا إن تفعل تكرم» و «خيرا إن أتيتني تصب» ومنع ذلك أيضا الفراء ، إذ لا يؤيده شيء من السماع عن العرب. ومن ذلك أنه جوّز في المصدر الواقع مبتدأ وخبره حال سدّت مسدّه مثل «قراءتي الكتاب نافعة» بنصب نافعة أن ينعت ، فيقال مثلا «قراءتي الكتاب الدقيقة نافعة» ومنع ذلك الجمهور لأنه لم يرد فيه سماع. ومن ذلك أن البصريين كانوا يوجبون في إنّ الكسر حين تقع جوابا لقسم مثل «والله إن محمدا مسافر» لكثرة ذلك في السماع عن العرب ، وخالفهم الكسائي ، فجوّز الكسر والفتح واختار فتحها مع ندرته في السماع. ومن ذلك أنه جوّز العطف بالرفع على المفعول الأول لظن إذا كان المفعول الثاني فعلا ، فيقال «أظن محمدا وعلى سافرا» ولم يسند ذلك بأي سماع أو أي شاهد عن العرب ، ولعل ذلك ما جعل الفراء تلميذه يقف في صفوف البصريين منكرا هذا الحكم الغريب. ومن ذلك أنه كان يجيز في الاختيار تقديم الحال على صاحبها مثل «زيد طالعة الشمس» وهو حكم لا يتفق ومنطق التعبير وسياقه. وربما كان أغرب ما انتهى إليه هو وتلميذه الفراء من حكم لا يسنده أي سماع ولا أي شاهد ما ذهبا إليه من بناء فعلى «كان وجعل» للمجهول فيقال «كين قائم وكين يقام وجعل يفعل» بنيابة الخبر عن الاسم مع الفعلين الناقصين ، إذ يريدان «جعل» التي تدخل في أفعال المقاربة. وهى صياغات غريبة ، ولذلك أنكرها الرضى في شرحه على الكافية إنكارا شديدا.

ولعل في ذلك وأمثاله مما نجده عند الكسائي ونحاة الكوفة ما يدل أكبر الدلالة على خطأ من يحاولون رفع المدرسة الكوفية فوق المدرسة البصرية في الحس اللغوي وتبين روح اللغة زاعمين أنهم لم يكونوا يتعدون الرواية والسماع وهم قد تعدوهما كثيرا ، كما تعدّوا حدود القياس السديد. وقد حاولوا ـ جاهدين ـ أن يخالفوا سيبويه وغيره من نحاة البصرة في كثير من وجوه الإعراب والتقدير في العبارات ، مما جرّهم في كثير من الأمر إلى صور مختلفة من التعقيد والبعد في التأويل ، فمن ذلك إعراب الأسماء الخمسة : «أبوك وأخواتها» فقد كان سيبويه وجمهور البصريين يرون أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف أي في الواو رفعا والألف نصبا والياء جرّا ، وذهب الأخفش إلى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف ، بينما ذهب الكسائي ـ وتبعه الفراء ـ إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة لها معا ، غير ملتفتين إلى أن علامات الإعراب إما أن تكون بالحركات كما في المفردات وإما أن تكون بالحروف كما في المثنى وأنه كان ينبغي لذلك أن يختارا إعرابا لها إما بالحروف كما ذهب سيبويه ، وإما بالحركات كما ذهب الأخفش. ومن ذلك أن سيبويه والبصريين كانوا يعربون ضمير الفصل في مثل «محمد هو الشاعر» على أنه لا محل له من الإعراب ، وذهب الكسائي إلى أن محله محل ما بعده رفعا أو نصبا كالمثال السابق ومثل «كان محمد هو المسافر» وكأنما تنبه الفراء إلى ما في هذا الرأي من خلل ، إذ تعرب «هو» بتاليها قبل النطق به ، فذهب إلى أن إعرابها هو إعراب ما قبلها ، ففي مثل «كان محمد هو المسافر» محلها الرفع وفي مثل «إن محمدا هو المسافر» محلها النصب ، بينما محلها الرفع في تقدير الكسائي. وكل ذلك أعفانا منه سيبويه والبصريون ، لأنه لا يترتب عليه شيء في النطق فضلا عن البعد في تقدير المحل المزعوم. ومن ذلك إعراب صيغة الاشتغال في مثل «الكتاب قرأته» بنصب الكتاب فإن سيبويه والبصريين يجعلون الكتاب وما يماثله مفعولا به لفعل يفسره المذكور ، وذهب الكسائي إلى أنه مفعول للفعل التالي والضمير المتصل به ملغى ، وردّه البصريون بأن الفعل قد يكون لازما مثل «الكتاب نظرت فيه» فلا يصح تعديه المفعول السابق. وكأنما أحسّ الفراء ما في رأى أستاذه من خلل لا من هذه الناحية ولكن من ناحية إلغاء الضمير ، فقال إن الفعل عامل في الضمير والمفعول المتقدم معا ، وردّ بتعدي الفعل اللازم وأن الفعل المتعدي لوحد يصبح متعديا لمفعولين في مثل «الكتاب قرأته» وهو نقض للقواعد المقررة في لزوم الأفعال وتعديها إلى واحد أو أكثر.

ولعل في كل ما قدمنا ما يصور إمامة الكسائي لمدرسة الكوفة النحوية والأسس التي وضعها لقيامها ، وهى أسس تقوم على الاتساع في الرواية والقياس والنفوذ إلى أحكام وآراء لم تقع في خاطر البصريين ، سواء سندتها الشواهد أو لم تسندها ، مع كل ما يمكن من مخالفتهم في توجيه الإعراب في الصيغ والعبارات.